

Distr.: General
24 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة التاسعة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٦-١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣

بيان رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن أعمال المجلس خلال دورته التاسعة عشرة

١ - عُقدت الدورة التاسعة عشرة لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣.

أولاً - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقر المجلس، في جلسته ١٨٢ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، جدول أعماله للدورة التاسعة عشرة بصيغته الواردة في الوثيقة ISBA/19/C/1.

ثانياً - انتخاب رئيس المجلس ونوابه

٣ - انتخب المجلس في جلسته ١٨٢ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، توبياس بيرلنغز (ألمانيا) رئيساً له لعام ٢٠١٣. وفي وقت لاحق وإثر مشاورات داخل المجموعات الإقليمية، انتخب المجلس نواباً للرئيس ممثلي كل من الكاميرون (الدول الأفريقية)، واليابان (دول آسيا والمحيط الهادئ)، وبولندا (دول أوروبا الشرقية) والبرازيل (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

ثالثاً - تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

٤ - في الجلسة ١٨٦ المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، أبلغ الأمين العام للسلطة المجلس بأنه قد وردت حتى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ وثائق تفويض ٣٤ عضواً من أعضاء المجلس.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وأشير إلى أنه وفقا لنظام توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية المتفق عليه في الدورة الأولى للمجلس، سشارك البرازيل، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في جلسات المجلس في عام ٢٠١٣ دون أن يكون لها الحق في التصويت. وفي عام ٢٠١٤، سيحل دور مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لترشيح عضو من بين أعضائها للمشاركة في مداوات المجلس دون أن يكون له الحق في التصويت.

رابعاً - انتخابات لملء شاغر في اللجنة القانونية والتقنية

٥ - في الجلسة ١٨٢ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، انتخب المجلس فكتور إنريكي مارساري (الأرجنتين) لملء شاغر في اللجنة القانونية والتقنية نتج عن استقالة ماريو خافيير أويارسابال (الأرجنتين).

خامساً - تقرير عن حالة عقود الاستكشاف

٦ - في الجلسة ١٨٢ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، نظر المجلس في تقرير من الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف (ISBA/19/C/8). وحتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أبرمت السلطة ١٢ عقدا لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات وعقدين لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. ولا تزال ثلاثة عقود استكشاف تنتظر التوقيع بيد أنه من المتوقع أن يتم التوقيع عليها قبل نهاية عام ٢٠١٣.

٧ - وحث بعض الأعضاء الأمين العام على مواصلة جميع الجهود الرامية إلى كفالة تقديم المتعاقدين بيانات عالية الجودة، يمكن تحليلها وتوحيدها قياسيا لتيسير الأبحاث في المستقبل. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء استعجال بعض المتعاقدين في ضوء تبقي فترات قصيرة نسبيا حتى انتهاء أجل العقود، واقترح أن يعتمد المجلس ما يشبه معيارا موحدا لاستعراض أي طلبات لتمديد العقود.

سادساً - النظر في توصيات اللجنة القانونية والتقنية بخصوص طلبات الموافقة على خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف، والموافقة على تلك التوصيات

٨ - في الجلسة ١٨٨ المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، نظر المجلس في تقرير اللجنة القانونية والتقنية وتوصيتها بشأن طلي الموافقة على خطتي العمل المتعلقة باستكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت والمقدمتين من الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات بتزكية من الصين (ISBA/19/C/2)، ومن شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن بتزكية من اليابان (ISBA/19/C/3). وفي الجلسة نفسها، وافق

المجلس على خطتي العمل المذكورتين بناء على توصية اللجنة القانونية والتقنية، وطلب إلى الأمين العام أن يصدرهما في شكل عقدين مبرمين بين السلطة الدولية لقاع البحار وكل من مقدمي الطلبين (ISBA/19/C/13 و ISBA/19/C/15).

سابعاً - تقرير اللجنة القانونية والتقنية

٩ - في الجلسات ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ المعقودة في ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣ على التوالي، نظر المجلس في التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة التاسعة عشرة (ISBA/19/C/14). وأفادت اللجنة بأن الدورة الإضافية المعقودة لمدة أسبوع واحد في شباط/فبراير ٢٠١٣ مكنتها من إحراز تقدم في عدد من المسائل الهامة، منها إصدار التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف الموارد المعدنية في المنطقة؛ واختيار المرشحين لبرامج التدريب، واعتماد التوصيات التوجيهية للمتعاقدين والدول المزكية بشأن تنفيذ برامج التدريب في هيئة وثيقة مؤقتة؛ والمواءمة بين نظام العقيدات ونظام الكبريتيدات؛ واستعراض التقارير السنوية للمتعاقدين. وكانت اللجنة قد نظرت أيضاً في ستة طلبات جديدة للموافقة على خطط عمل للاستكشاف، وانتهت من وضع توصياتها بخصوص طلبين من تلك الطلبات. وشددت اللجنة على عدم تمكنها من الانتهاء من جدول أعمالها بسبب عبء العمل الذي فاق طاقتها وعدم كفاية الوقت. وأوصت اللجنة بأن يُعقد اجتماعين في عام ٢٠١٤ أيضاً، وأن يخصص الاجتماع الأول لإكمال النظر في الطلبات التي لم يُبت فيها بعد والنظر في المسائل المتصلة بمدونة قواعد الاستغلال.

١٠ - وأثناء مناقشة أنشطة المتعاقدين، أعربت عدة وفود عن ترحيبها بإنشاء موقع شبكي آمن من أجل تبسيط إجراءات عمل اللجنة وتشجيع تطبيقها على نطاق أوسع لدى إنجاز اللجنة المهام الموكلة إليها. ورحب المشاركون أيضاً باقتراح وضع استراتيجية واضحة لإدارة البيانات. وأيد بعض الوفود ضرورة إرساء عملية تقييم تشمل مراحل الأداء الرئيسية مع تحديد عتبات لإنجاز الأنشطة في المنطقة. وطُرحت شواغل وأسئلة بشأن الإخطار المقترح تعميمه بشأن شروط التقدم بطلبات لتمديد عقود الاستكشاف.

١١ - وخلال مناقشة البرامج التدريبية، أعيد التشديد على أهمية التدريب بالنسبة إلى البلدان النامية. وأعربت وفود عديدة عن ارتياحها لقرار اللجنة اعتماد التوصيات التوجيهية للمتعاقدين المتعلقة بتنفيذ التزاماتهم في مجال التدريب. وأيدت عدة وفود الاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفة جديدة في أمانة السلطة يُعنى شاغلها بإدارة برامج التدريب. واقترح أحد الوفود أن يوضع نظاماً لتتبع أداء المتدربين وأن يُستفاد استفادة تامة من مواهبهم بعد إكمال

التدريب. وشدد بعض الوفود أيضا على ضرورة أن يُصمّم التدريب بما يتلاءم مع احتياجات مستويات مختلفة. واقترح أن يولى اهتمامٌ خاص، عند تحديد مؤهلات المرشحين للانضمام لبرامج التدريب ولدى اختيار المتدربين، إلى أنواع معينة من البلدان النامية مثل البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

١٢ - وأعربت وفود عدة عن خيبة أملها لفشل اللجنة في إكمال عملها فيما يتعلق بأربعة طلبات قُدمت للحصول على الموافقة على خطط عمل للاستكشاف. وشجعت اللجنة على اتباع طريقة عمل معقولة وخلاقة تكفل الموازنة بين التعامل مع الطلبات بشكل سريع وضرورة إخضاعها لدراسة متأنية.

١٣ - وأثنى عدد من الوفود على اعتماد اللجنة التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8). وحثّ أحد الوفود المجلس على أن ينظر أيضا في تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون بوصفها نموذجا يُحتذى به فيما يتعلق بالمعادن البحرية الأخرى في المنطقة. ودعت عدة وفود اللجنة إلى أن تحدد طرائق للإشراف على الحقوق والمصالح المشروعة للدول الساحلية عملا بالمادة ١٤٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأشار بعض الوفود إلى التنوع في خصائص الموارد المعدنية المختلفة بوصفه أمرا ينبغي التنبيه إليه عند المواءمة بين الأنظمة فيما يتصل بمسألة حماية البيئة البحرية. وأعرب وفدان عن رأي مفاده ضرورة أن تولي اللجنة الأولوية في دورتها القادمة إلى استعراض خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون المقرر إجراؤه عام ٢٠١٤.

١٤ - وأثارت مسألة احتكار الأنشطة في المنطقة الشواغل لدى أعضاء المجلس. فذكرت عدة وفود أن الاحتكار ينبغي أن يُستبعد من أساليب إدارة المعادن البحرية في المنطقة. ونبه أحد الوفود إلى أن الأنظمة المتعلقة بالعقيدات ليس بها ما يسمح برصد النهج الاحتكاري. وفي هذا الصدد، اتفقت وفود عدة في الرأي قائله بأن النظام المتعلق بالعقيدات لم تتم بعد عملية مواءمته مع نظامي الكبريتيدات والقشور. واقترح أحد الوفود تشجيع اتباع الممارسة التي يتم بموجبها تخصيص مناطق الاستكشاف لاتحادات الشركات التجارية.

ثامنا - تقرير الأمين العام المؤقت للمؤسسة

١٥ - في الجلسات ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ المعقودة في ١٩ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ على التوالي، نظر المجلس في تقرير المدير العام المؤقت للمؤسسة.

١٦ - وطلب المجلس إلى الأمين العام، مشيراً أيضاً إلى كلٍّ من اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية حسب الاقتضاء، أن يجري دراسة للمسائل المتعلقة بتسيير أعمال المؤسسة (ISBA/19/C/6)، ولا سيما الآثار القانونية والتقنية والمالية الواقعة على كاهل السلطة والدول الأطراف، مع مراعاة أحكام الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ والأنظمة القائمة. وخلص المجلس إلى جملة أمور منها ما يلي:

(أ) أنه من السابق لأوانه أن يعهد إلى المؤسسة بتسيير أعمالها باستقلالية؛

(ب) أن اقتراح دخول المؤسسة في مشروع مشترك مع شركة نوتيلس (Nautilus) ينبغي ألا يظل عائقاً يحول دون نظر اللجنة القانونية والتقنية في طلبات تخصيص القطع المحجوزة التي تتقدم بها البلدان النامية وغيرها من الجهات الطالبة المستوفية الشروط.

تاسعا - النظر في الصيغة المنقحة لنظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة بغرض اعتماده

١٧ - نظر المجلس، في جلسته ١٩٠ و ١٩١ المعقودتين في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، في نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات بصيغته المنقحة على نحو ما أوصت به اللجنة القانونية والتقنية. وأصدر المجلس مقرره في هذا الشأن (ISBA/19/C/17)، فاعتمد بموجبه في جملة أمور التعديلات المدخلة على النظام على نحو ما أوصت به اللجنة القانونية والتقنية مع إضافة تعديل آخر إلى المادة ١٩. وفي المقرر نفسه، طلب المجلس إلى اللجنة القانونية والتقنية أن تصدر توصية لمواءمة المادة ٢١ من نظام التنقيب عن الكبريتيدات مع المادة ٢١ من نظام التنقيب عن القشور. وكذلك طلب المجلس إلى اللجنة أن تستعرض أحكام الأنظمة الثلاثة فيما يتعلق باحتكار الأنشطة في المنطقة وخيار عرض حصة في رأس المال في إطار ترتيب مشروع مشترك، بغرض مواءمة الأنظمة الثلاثة جميعاً في هذا الصدد، وأن تقدم توصية بهذا الشأن لينظر فيها المجلس في دورته العشرين المقرر عقدها عام ٢٠١٤.

عاشرا - تقرير لجنة المالية

١٨ - في الجلسات ١٨٣ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩١ و ١٩٢ المعقودة في ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ على التوالي، نظر المجلس، على سبيل الأولوية، في تقرير لجنة المالية (ISBA/19/A/7-ISBA/19/C/11)، بما في ذلك التدابير المقترحة لاسترداد التكاليف المتصلة بإدارة عقود الاستكشاف المبرمة مع السلطة. وعلى أساس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اجتماعين لمكتب المجلس عُقدا في ١٩ و ٢٢ تموز/يوليه، اعتمد المجلس مقررًا بشأن المسائل المالية والمتصلة بالميزانية (ISBA/19/C/16)، بما في ذلك مقرر يتعلق بالتكاليف

العامّة لإدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها، على أن يكون مفهوماً أن المفاوضات بين الأمين العام ومقدمي الطلبات التي تجرى وفقاً للفقرة ٣ من المقرر ستُعقد بحسن نية بهدف ضمان فرص متكافئة لجميع المتعاقدين مع السلطة. ورأى أحد الوفود أن المقرر المذكور يتعارض، فيما يبدو، مع نص وروح المادة ١٤٠ (٢) من الاتفاقية. وأشار وفد آخر إلى المادة ٣٠٠ من الاتفاقية المتعلقة بواجب الدول الأطراف أن تقي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية بحسن نية. وأكد أحد الوفود أن الفقرة ٦ من المقرر لا يمكن أن تفسر على أنها سابقة توجب معاملة التكاليف الإدارية الأخرى كتكاليف مباشرة وفعليّة للاستكشاف. وذكر أحد الوفود أن لجنة المالية قد عرضت في وقت سابق خلال الجلسة مشروع مقرر كان مقبولاً وامتثالياً تماماً مع أحكام الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤، لكن هذا المقرر إذا أُدخلت بعض التغييرات على صياغته قد يؤدي إلى تضائل الموارد المحتملة التي ينبغي توزيعها بما يخدم مصلحة البشرية. وأعرب أحد الوفود عن رغبته في أن يسجّل قلقه إزاء الوضع الراهن حيث تواصل الدول الأعضاء، وغالبيتها العظمى لم تضطلع بمشاريع تنقيب، دعمها لأقلية من الجهات المتعاقدة والشركات والحكومات التي تضطلع بتلك المشاريع.

حادي عشر – تقرير الأمين العام عن وضع مدونة لقواعد استغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة

١٩ - في الجلسة ١٩١، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، أثنى المجلس على تقرير الأمين العام بشأن وضع مدونة لقواعد استغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة، وأحاط به علماً. وأشاد العديد من الوفود بالنهج التدريجي لاستغلال العقيدات بواسطة نظام الترخيص المقترح "التدريجي" أو الذي يجري "على مراحل". وأعرب كثير من الوفود عن الارتياح إزاء النهج البيئي الناجع. وأجريت مناقشات أيضاً حول مسائل منها المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإشراك أصحاب المصلحة، وإنشاء هيئة تفتيش معنية بالتعدين، والمسؤولية والتعويض في حالة المطالبات، والنظام الضريبي، وخطط الإغلاق، وآلية تقديم التقارير. وأثفق على ضرورة إجراء مزيد من الدراسات المتعمقة. وأُهيّب باللجنة القانونية والتقنية أيضاً أن تستعرض تلك المسائل في نفس الوقت الذي تواصل فيه عملها على صياغة مدونة لقواعد التعدين.

ثاني عشر – حالة التشريعات الوطنية

٢٠ - في الجلسة ١٨٣ المعقودة في ١٦ تموز/يوليه، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميق والمسائل ذات الصلة.

وأعربت عدة وفود عن تقديرها للأمانة لتجهيزها قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت بشأن التشريعات الوطنية. وأكد أحد الوفود أن التشريعات الوطنية ينبغي أن تكون متسقة مع الأنظمة. وعرض أكثر من ١٠ وفود آخر مستجدات التشريعات الوطنية المعتمدة في بلدانها. وطلب أحد الوفود شطب أحد القوانين من مجموعة تشريعاتها الوطنية لكونه لا صلة له بالأنشطة في المنطقة.

ثالث عشر – مسائل أخرى

٢١ - في الجلسة ١٩٢ المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، شدّد وفدان على أن جميع أوراق العمل والوثائق الرسمية المعروضة لكي تنظر فيها لجنة المالية، باستثناء الوثائق المقيدة التوزيع، ينبغي أن يتاح لجميع أعضاء السلطة الاطلاع عليها، بما في ذلك على الموقع الشبكي، حتى يكون لديهم فهم أوضح للمناقشات الواردة في تقرير اللجنة. وأثنى أحد الوفود على عرض التقرير المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية، واقترح اتخاذه نموذجاً لعرض تقارير الأجهزة الأخرى التابعة للسلطة.

رابع عشر – الدورة القادمة للمجلس

٢٢ - تعقد الدورة القادمة للمجلس في كينغستون في عام ٢٠١٤ في موعد تقرره جمعية السلطة. وسيحل حينئذ دور الدول الأفريقية التي ستسعى مرشحا لرئاسة المجلس في عام ٢٠١٤.